

السلسلة في حلقة مفرغة والنواب يهلوسون بالانتخابات

هل يتمدد التعطيل من المجلس إلى الحكومة؟

هتاف دهام

تدور سلسلة الرتب والرواتب في حلقة مفرغة. لا مؤشرات توحي بإقرارها في الأمد القريب، لا سيما أن المسألة ليست في الأرقام والنققات والإيرادات، إنما تكمن في التجاذبات السياسية الحاصلة، والتي يبدو أنها لن تنتهي إلا مع انتخاب رئيس للجمهورية. يتحين فريق 14 آذار أن تستخ له الفرصة لتعطيل عمل المجلس النيابي. بعد استقالة الرئيس نجيب ميقاتي مرع هذا الفريق إلى مقاطعة المجلس بحجة أن الحكومة حكومة تصريف أعمال،

كامل أعضاء كتلته، فيما كانت مشاركة لافتة للنائية بهيئة الحريري التي خرجت عن إجماع كتلتها، لجهة تأييدها إقرار السلسلة وإعطاء الأساتذة حقوقهم والدرجات الست مع التقسيط، وكان لافتاً أكثر تصريحه حين نفت علمها بما قرّره كتلة المستقبل أول أمس قائلة: «إنها لم تحضر اجتماع الكتلة». دخلت الحريري إلى القاعة ثم غادرتها فور فقدان النصاب، كحال المرشح للرئاسة هنري حلو. حضر أيضاً النائب روبيير غانم فقط ليؤكد أنه لا يجوز إقفال باب المجلس النيابي، وأنه لن يشارك في الجلسة لأن السلسلة خطيرة وتتطلب إجماعاً وطنياً لأن نتائجها قد تكون كارثية.



بري خلال إعلانه موقفه في المجلس



محادثة بين سلام و بو صعب وشهيب وريفي

(تتوز)

كيف يمكن خصخصة الجيش؟
واعتبر رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان «أن المشكلة ليست مشكلة أرقام بل مشكلة خيارات، فإما أن نحرص على كادر بشري في الدولة وإما أن نرفضه ونذهب إلى أساليب أخرى ومنها الخصخصة، لكن ليس على حساب الدولة اللبنانية. فكيف يمكن خصخصة الجيش، ومن هو المسؤول عن مؤشر التضخم إلى 121 في المئة، ليست السلطة التنفيذية؟ أم أن المسؤول هو المواطن اللبناني!»
أكد النائب نبيل بقولا «أن جميع الاتهامات التي توجه إلينا خصوصاً من قبل هيئة التنسيق النقابية وعلى رأسها حنا غريب ونعمة محفوظ هي اتهامات مرفوضة ولن نقبل بها، مشدداً على «أننا مسؤولون عن مؤشر التضخم مرفق عام في هذا الشكل أي غير مقبول والمطالب ليسوا لعبة ورهينة بين يدي غريب و محفوظ».

إصرار من المستقبل على قلب الحقائق
في المقابل، رأى وزير المال علي حسن خليل أن مقاطعة الجلسة لا تستهدف فقط السلسلة بل تعطيل المجلس النيابي، واعتبر أن بعض زملائه يصرون على قلب الحقائق ويتحدون أمام الإعلام عكس ما يتحدون عنه في الدوائر المغلقة، وشدد خليل على استعداده لمناقشة الأرقام بالتفصيل، لافتاً إلى أنه لن يقبل أي صيغة لا تؤمن توازناً مالياً بين الواردات والنققات.
ولفت خليل إلى تعاطيه الجدي والمسؤول للوصول إلى تعجيل متوازنة للسلسلة تأفياً لرفضه الجلوس مع أحد، وأكد أن «الأرقام التي طرحها شفافاً وتعكس الوضع بين النققات والواردات».
ورد خليل على كلام نواب المستقبل بشأن الموازنة العامة التي تسجل وفقاً للتقديرات عجزاً بقيمة 7669 مليار ليرة لبنانية، فأشار إلى «أن العجز الأساسي هو في تغطية كلفة الدين وتراكم القرارات على عقود من الزمن».

وكانهم يهلوسون بالانتخابات الرئاسية، بحيث تغلب لديهم العقل الباطني.
الحكومة ترمي الكرة على الآخرين
حضر نواب المستقبل أسد جمال الجراح، غازي يوسف، أحمد فتفت والنائب القواني انطوان زهرا إلى المجلس النيابي لعقد مؤتمر صحافي، في محاولة تيريرية لمقاطعتهم المتعددة للجلسة، مشيرين إلى أن وزير المال رفض الجلوس معهم ولم يعط الأرقام الصحيحة. وأشار يوسف إلى أن «الحكومة تحتمل النواب مسؤولية الوصول إلى القرار في السلسلة كمن يرمي كرة النار على الآخرين».
ضارباً عرض الحائط التوازن بين النققات والواردات الحاصل، رأى الجراح «أن أرقام السلسلة غير عادلة وتؤثر في شكل سلبي في عدد كبير من اللبنانيين مما يزيد التضخم في لبنان ما يعكس سلباً على النمو الاقتصادي».

كرة النار

الجلسة التي لم تعقد رمت كرة النار في أيدي وزير التربية الياس بو صعب الذي توجه إليه رئيس المجلس بالقول: «أن الامتحانات الرسمية لا تسير بهذه الطريقة التي تقومون بها، وانتبهوا أن تذهبوا بالبلد الى نقطة اللاعودة». وضع الجميع بو صعب في «بوز المدفع» مع هيئة التنسيق النقابية. بدأ كلام الرئيس بري ليو صعب وكانه رفع غطاء عنه أمام هيئة التنسيق. رفع بري الجلسة إلى الخميس في 19 من الشهر الجاري، ودخل إلى مكتبه الذي تحول إلى خلية نحل، والتقى وزير التربية بحضور وزير المال علي حسن خليل. جرى نقاش حول الكلام الذي أدلى به بري في القاعة العامة، فأوضح رئيس المجلس ليو صعب موقفه لجهة أن تجري الامتحانات الرسمية بطريقة جدية وغير مشكوك بها، ففشل الامتحانات الرسمية في مركز واحد يعني فشلها في كل لبنان، وتمّ الاتفاق على أن يوافق بو صعب على إجراء الاتصالات مع هيئة التنسيق لإجراء الامتحانات بتولي أساتذة مراقبتها من دون أن يكون هناك خلل. اللقاء أعقبه تصريح لوزير المال علي حسن خليل كان بمثابة دفع لوزير التربية بعدما فهم كلام بري بطريقة مغلوطة، أكد فيه أن رئيس مجلس النواب يرفض إحداث أي خدش في صديقية الامتحانات الرسمية. ورأى أن الأهم هو مصلحة الطلاب وسعة الشهادات الرسمية.

في اللقاء لم يتراجع بو صعب عن موقفه لجهة إجراء الامتحانات في موعدا الخميس المقبل. رفض وزير كتكتل التغيير والإصلاح تأجيل الامتحانات واعتبر في تصريح له أن حل إقرار سلسلة الرتب والرواتب يتم بالسياسة وعلى الجميع التفاهم على مخرج.

يوازي بو صعب بين مطالب هيئة التنسيق ومصلحة الطلاب، كلف في الساعات الماضية من اتصالاته للوصول إلى حل لا سيما أن الرئيس بري أكد له في اللقاء أنه لن يتصل بأحد من هيئة التنسيق وأن عليه هو القيام بذلك. ولما كان التفاوض مع هيئة التنسيق لم يقض إلى توافق في شأن تأجيل الامتحانات يومين، حيث بقي الوزير مصرّاً على موقفه، أجرى رئيس مجلس النواب نبيه بري اتصالات بالوزير بو صعب، إلا أن الأخير بقي متشبهاً برأيه، إلى أن عاد ووافق على التأجيل يوماً واحداً بناء على طلب هيئة التنسيق التي كانت قد اتخذت موقفاً بالإضراب يوم غد الخميس.

وإذا كانت الامتحانات الرسمية خففت الأضواء، فإن النواب الذين سارعوا إلى الاستعراض السياسي والمزايدات السياسية لجهة أهمية إقرار السلسلة بطريقة متوازنة وضرورة إجراء الامتحانات في موعدا إنقاذاً للطلاب، لم يميز تصريح للنواب الذين تعاقبوا على الكلام من دون استبدال كلمة الامتحانات بالانتخابات، باتوا



خليل يتابع أوراقه بين الصحافيين

جلسة الأوس تميزت عن الجلسات السابقة لجهة أن رئيس المجلس نبيه بري دخل إلى القاعة العامة على رغم عدم اكتمال النصاب، بعكس المرات السابقة، ربما لإدراكه أن ما يجري يستهدف تعطيل المجلس. لا سيما أن النقاش الذي دار أول أمس مع الرئيس فؤاد السنيورة والنائب بهية الحريري، قدم رئيس المجلس خلاله تصوراً شاملاً عن الواردات، ولمزيد من الاحتياط وافق الرئيس بري على حسم 10 في المئة من قيمة السلسلة، وعلى رغم ذلك خرج رئيس كتلة المستقبل وشن هجوماً على السلسلة التي لا يريد إقرارها، من دون إعطاء موقف واضح من مشاركته أمس.
أكد رئيس المجلس من القاعة العامة أن رئاسة المجلس هي أول من حافظت على الميثاقية وليست في حاجة إلى دروس من أحد، معتبراً أن الهدف الأول والأخير انتخاب رئيس ولكنه لا يميز على «جنت» المؤسسات الأخرى.
وإذا كانت الجلسة أظهرت عمق الأزمة والمشكلة الحاصلة، فإن أداء 14 آذار يطرح عدة أسئلة: هل

وما هم اليوم يقاطعون بحجة الشغور الرئاسي الذين يتحملون في الدرجة الأولى مسؤوليته، غير آبهين أن تعطيل المجلس سيعقبه تعطيل لحكومة المصلحة الوطنية التي حظيت بموافقة الكتل الاساسية. قرروا تعطيل المجلس مهما كلف الأمر. لم يفاجئ عدم انعقاد جلسة مناقشة وإقرار سلسلة الرتب والرواتب أحدًا من كتبة عشاء الحضور إلى المجلس النيابي باكراً، وممن قاطع وأمتنع عن الحضور إلى المجلس بداعي عدم إقرار السلسلة.
إقرار السلسلة لم يكن وارداً في حسيان أحد. إذ حضر إلى الجلسة أمس 55 نائباً من الوفاء للمقاومة، التحرير والتنمية، التغيير والإصلاح، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، واللقاء الديمقراطي، والنائب تقولا فتوش.
ارتأى النائب وليد جنبلاط أمس عدم الحضور، مؤمداً 4 من نواب اللقاء الديمقراطي، ومستخدماً وسطيته في السلسلة أيضاً، لجهة عدم حضور

حبل السلسلة ينتقل من عنق الامتحانات إلى التصحيح وإصدار النتائج



(اكرم عبد الخالق)

السلسلة، وألقا اليوم في عدم إجراء الامتحانات على الذين يرفضون إقرارها، وأكد أنهما «لن يطعنا ظهر من علموهما».

المدارس الكاثوليكية

في المقابل، عقدت لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية ومنسفو المناطق، في حضور ممثل لجان الأهل في المدارس الازفونكسية، اجتماعاً استثنائياً في مدرسة راهبات الانطونيات في غزير.
ورفض المجتمعون في بيان ما سؤده «المنحى العدائي والخطير الذي لجأت إليه هيئة التنسيق النقابية بالتعدي على الحقوق العامة والخاصة والتهديد بإقفال المؤسسات الرسمية المتلامذة ونهاية العام الدراسي»، محمليين: «هيئة التنسيق النقابية وقيادة المعلمين مسؤوليتهم تعطيل الامتحانات الرسمية والتربوي، وحذروا من «الهيمنة على القرار التربوي ومقاطعة مراقبة وتصحيح الامتحانات الرسمية، وأخذ أولادنا رهائن للضغط على المجلس النيابي لإقرار سلسلة الرتب والرواتب على حساب الأهل والتلاميذ».
أكد المجتمعون «وقوفهم إلى جانب وزير التربية ودعمهم لأي قرار يتخذه في ظل هذه الظروف الاستثنائية بإجراء الامتحانات في مواعيدها المقررة حفاظاً على شرعية القرار التربوي وتحرير التلاميذ ونهاية العام الدراسي»، محمليين: «هيئة التنسيق النقابية وقيادة المعلمين مسؤوليتهم تعطيل الامتحانات الرسمية والتسبب بالحاق الضرر النفسي والمعنوي بالتلاميذ والضرر المادي بالأهل».



خلال الاعتصام في وزارة التربية

سبب هذا التأجيل». ولفت إلى أن «إحدى الخيارات الأخرى التي طرحت خلال الاجتماع، هي إجراء الامتحانات مع مقاطعة التصحيح».

اعتصام

ولم يختلف يوم أمس عن بقية أيام هيئة التنسيق التي واصلت تحركها مطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، وبعد أن كان مقرراً تنفيذ الاعتصام أمام وزارة التربية، تقرر نقله إلى داخل مبنى وزارة التربية في الأونيسكو، حيث احتشد الأساتذة والمعلمون والموظفون رافعين لافتات تدعو إلى «الإسراع في إقرار السلسلة ورفع الظلم اللاحق» كما أطلقوا الهتافات المنددة بالذين يرفضون إقرارها.
وشدد رئيس هيئة التنسيق النقابية حنا غريب على أن الهيئة «لن تخرج من المعركة إلا منتصرة وأنها أجرت الامتحان لكل البلد بطبقاته السياسية وثباته، فهناك من نجح وهناك من رسب، مشيراً إلى «انعقاد 14 جمعية عمومية أمس في مختلف المناطق للمراقبين العامين والمراقبين وأنهم صوتوا جميعاً من دون استثناء من الشمال إلى الجنوب، فالبيعان وبيروت على مقاطعة الامتحانات الرسمية»، مشدداً على أن «لا امتحانات رسمية من دون إقرار السلسلة».
وتوجه إلى وزير التربية قائلًا: «كل ما يجري خارج القانون هو نزع لرسمية الامتحانات الرسمية». ورأى أن «الطبعة السياسية تأخذ كل الشعب اللبناني رهينة وليست هيئة

توصلت الاجتماعات المتلاحقة التي عقدها وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب مساء أمس مع وفد هيئة التنسيق النقابية، إلى حلحلة في موضوع الإضراب، حيث حضر النائب علي بزي مؤمداً من رئيس مجلس النواب نبيه بري، ومسؤولين في الحزب السوري القومي الاجتماعي، على أن تجري الامتحانات يوم بعد غد الجمعة بدلاً من يوم غد الخميس نزولاً عند رغبة هيئة التنسيق التي تتجاذب معها الوزير بوصفها في عدم رغبتها بكسر كلمتها.
كذلك تضمن الاتفاق كما أعلن نيبا بوصعب وعضو هيئة التنسيق حنا غريب أن يكون الطرفان (الوزارة والهيئة) بمثابة جهة واحدة للضغط على الطلقة السياسية، وخصوصاً الكتل النيابية الراضية لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، حتى تخفف موقفاً وتعطي الحقوق لأصحابها، قبل موعد تصحيح الامتحانات وإصدار نتائج الامتحانات، لأن هذا الأمر لن يحصل إذا لم تقف السلسلة.
وقبل التوصل إلى هذه النتيجة ليلاً، كان يوم أمس ماراثونياً، حيث كان غريب أعلن استمرار الهيئة ب«قرار مقاطعة الامتحانات الرسمية»، داعياً المعلمين والمديرين ورؤساء المراكز إلى الاعتصام أمام المناطق التربوية في المحافظات ابتداء من الساعة صباحاً من أجل تنفيذ خطوة مقاطعة الامتحانات».
وكان بو صعب قال في درشة مع الصحافيين بعد الاجتماع الأول مع الهيئة: «طلب مني تأجيل الامتحانات مدة بسيطة من الزمن بسبب أنهم يريدون دراسة الموضوع، ولكني لا أفيهم

بل هؤل عليهم».

وتوجه إلى وزير التربية قائلاً: «إن طعن الأساتذة والموظفين عبر محاولة إجراء امتحانات متبورة يعطي مثلاً سيئاً وليس صالحاً لعنك ولا عن هذه الحكومة ولا عن هذه الدولة، فكيف يك تقول للطلاب: «تفضلوا واطعنوا من علمكم في الظهر»».

والتقى إيلي خليفة كلمة رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني، فأكد «رفض متعادي التعليم المهني ملء جداول المراقبة في الامتحانات الرسمية، وإن كرامتهم أملت عليهم رفض هذه المهني هي جزء لا يتجزأ من هيئة التنسيق النقابية وأنها متضامنة مع كرامة هيئة التنسيق»، منتقداً: «الذين أنقلبوا على موضوع السلسلة بعدما كانوا يدعون الوقوف إلى جانب هيئة التنسيق في مطالبها»، مشدداً على أنه «لن تجري أي امتحانات خطية في التعليم المهني والتقني إلا بقبول رابطة أساتذة هذا التعليم التي تتسبك بشكل كامل مع هيئة التنسيق النقابية».

والتقى معروض قرار وزير التربية «إجراء الامتحانات بأي شكل»، معتبراً أن الوزير «يدعو السياسيين إلى عدم الرد (تجاهل) على هيئة التنسيق»، متوجهاً إلى وزير التربية بالقول: «لن تجري الامتحانات من دون موافقة المعلمين».

والتقى وليد الشعار، عن رابطة موظفي الإدارة العامة، أداء التفقيش التربوي الذي لم يقف إلى جانب الموظفين والمدرسين

والتقى معروض قرار وزير التربية «إجراء الامتحانات بأي شكل»، معتبراً أن الوزير «يدعو السياسيين إلى عدم الرد (تجاهل) على هيئة التنسيق»، متوجهاً إلى وزير التربية بالقول: «لن تجري الامتحانات من دون موافقة المعلمين».

والتقى معروض قرار وزير التربية «إجراء الامتحانات بأي شكل»، معتبراً أن الوزير «يدعو السياسيين إلى عدم الرد (تجاهل) على هيئة التنسيق»، متوجهاً إلى وزير التربية بالقول: «لن تجري الامتحانات من دون موافقة المعلمين».